إدلب.. اتفاق الضرورة وسط حقل من الألغام

محمد نادر العمري

تتنوع وتتراكم الصراعات بين القوى الإقليمية والدولية بشأن التحكم والتمدد على النظام الشرق أوسطي، وتبرز بين وقت وآخر أزمات متلاحقة تجسد عمق التباينات في الرؤى والسياسات بين الكثير من الفواعل الرئيسية، والتي تخلق ما يمكن تسميته بـ«حروب تكسير العظام» بين قوى، رغم التباينات في مصالحها، قد يجمع بينها بعض التفاهمات والتوافقات الجزئية، فإدلب السورية، دائرة ضمن هذا المسار، وباتت محوراً لصراع متدخل بين النظام التركي المدعوم إلى حد كبير من الدول الغربية والمجموعات المسلحة على الأرض، من ناحية، والقوات السورية المدعومة من روسيا وطهران، من ناحية أخرى. عمق الأزمة بين الجانبين دفع إلى الرهان على اللقاء الذي جمع مؤخراً، الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، ونظيره الروسي، فلاديمير بوتين، في مدينة سوتشي الروسية.

اللقاء بين الرئيسين جاء على خلفية تصاعد المخاوف من ارتدادات أي هجوم عسكري من قبل الجيش السوري على مدينة إدلب، لاسيما بعدما حشدت الحكومة السورية قواتها حول المدينة وعلى تخومها. وقد أثار ذلك اضطرابات كثيرة في مسار العلاقات والتشابكات بين الدول الراعية لمسار آستانا على المستوى الإقليمي وصعد من التوتر والصراع الدولي، على نحو دفع أنقرة إلى تكثيف مفاوضاتها مع الجانب الروسي والإيراني، من أجل تجنب أي عمل عسكري، قد يخلط الأوراق، ويحد من القدرة على ضبط العلاقات المشتركة.

تكتسي إدلب أهمية إستراتيجية بالنسبة للفواعل الرئيسية في الشمال السوري، فتركيا تعتبرها المحافظة الواقعة على حدودها، وجزءاً لا يتجزأ من أمنها القومي، ومدخلها للحفاظ على نفوذها ووجودها ضمن أي إطار مستقبلي لتسوية الأزمة السورية، كما أن الجماعات المسلحة والإرهابية المنتشرة في إدلب تمثل رهانها في مواجهة خصومها، مثل «وحدات حماية الشعب» الكردية، التي تعتبر أنها امتداد لـ«حزب العمال الكردستاني»، الذي ينشط على المثلث الحدودي بين كل من العراق وتركيا وإيران.

في المقابل، فإن روسيا والدولة السورية يدركان أن إنهاء ملف إدلب يعني تحولا كبيراً في مسار الأزمة السورية لصالحهما، هذا إلى جانب الاعتبارات الأمنية، ذلك أن وجود جماعات إرهابية في سورية يعني بقاء الأزمة مفتوحة، فضلاً عن احتضان إدلب للمئات من العناصر التكفيرية مثل العناصر الشيشانية، والتي تمثل، بدورها، تهديداً مستمراً لمصالح موسكو، والتي تكشف سياساتها عن أن ثمة إصراراً على استعادة الحكومة السورية سيطرتها الكاملة على محافظة إدلب. وقد سبق للرئيس فلاديمير بوتين، أن صرح خلال القمة الثلاثية في طهران بأن «من حق الحكومة السورية استعادة السيطرة على كل المناطق الخارجة على سيطرتها»، الأمر الذي رد عليه أردوغان بالقول لا «يمكن السماح بانتزاع المنطقة».

عملت موسكو، على توظيف إستراتيجية متعددة المحاور من أجل تحقيق استعادة الشمال السوري، ففي الوقت الذي وظفت فيه الأداة العسكرية عبر توجيه ضربات متتالية لمواقع المجموعات الإرهابية ومراكز قياداتهم ومخازنهم في إدلب، فقد أتاحت المجال أمام الدبلوماسية التركية للتفاوض من أجل التوصل لحلول جزئية للقضايا العالقة، وسعت موسكو، إلى التأكيد على أنه في حال فشلت مساعي الحل السياسي، لن يكون ثمة بديل عن إطلاق عملية عسكرية كبرى للقضاء على «الخطر الإرهابي في إدلب».

وأشارت تقارير روسية إلى أن موسكو لا تمانع في منح أنقرة مهلة إضافية لتنفيذ تعهداتها في ملف فصل ما يسمى المعارضة المعتدلة عن الإرهابيين، رغم أنها ترى أن «هذه المهمة ستكون صعبة، تأسيساً على أن الجزء الأكبر من العناصر الإرهابية سوف يسعى إلى مواصلة التصعيد العسكري، وذلك على نحو يستدعي رداً عسكرياً من جانب السلطات السورية».

وفي مسار مواز، أرسلت موسكو أسطولاً من السفن الحربية إلى شرق البحر المتوسط، في أكبر انتشار بحري لها في المنطقة منذ دخولها لسورية ٢٠١٥. كما حذرت روسيا من أن مجموعات إرهابية كانت تستعد لشن هجوم بالأسلحة الكيميائية، على نحو يدفع لاحقاً بإلقاء اللوم على الحكومة السورية.

كما استبقت أنقرة قمة سوتشي بتصعيد لهجتها، وربطت «أي هجوم يستهدف إدلب السورية بالهجوم عليها». إستراتيجية موسكو أوضحت نمط الإدراك الروسي لأهمية تركيا، لذلك سعت في الوقت نفسه، إلى محاولة التوصل إلى تسويات شبيهة بما حدث في «الغوطتين»، والجنوب السوري. وفي هذا الشأن، قال وزير الدفاع الروسي إن سورية ستحجم عن شن هجوم على مدينة إدلب بعد أن وافق رئيس روسيا وتركيا على إقامة «منطقة منزوعة السلاح» هناك لتجنب مواجهة عسكرية محتملة.

بينما كانت إيران الحاضر الغائب عن قمة سوتشي، فإن فلاديمير بوتين اتفق مع نظيره التركي رجب طيب أردوغان، على خطة حل لأزمة إدلب، وذلك من خلال العمل المشترك من أجل إقامة منطقة عازلة تمتد من ١٠ إلى ١٢ ميلاً على طول حدود المدينة، كمنطقة آمنة من هجوم القوات الجوية السورية والروسية، على أن يبدأ العمل لتغدو جاهزة بحلول ١٥ تشرين الأول القادم، ومن المقرر أن يتم سحب الأسلحة الثقيلة منها، بما في ذلك الدبابات ومدافع الهاون والمدفعية بحلول ١٠ تشرين الثاني القادم، على أن يتم إبعاد كل عناصر «هيئة تحرير الشام» الإرهابية والمجموعات المرتبطة معها من هذه المنطقة.

بينما اعتبر البعض أن الإعلان عن منطقة إدلب العازلة يمثل نجاحاً دبلوماسياً للرئيس أردوغان، في مواجهة القوى الغربية التي اعتبر أنها تخلت عنه في معركة الحد من تدفق اللاجئين عبر الحدود السورية، في مقابل ذلك، فإن الاتفاق هو مرحلي ومؤطر زمنياً ويمثل في الوقت ذاته مكسباً استراتيجياً وليس تكتيكياً لسورية وروسيا وإيران في ضمان دفع تركيا لمواجهة العناصر المتطرفة في إدلب إن صدقت النوايا التركية، أو على الأقل تكون هذه الدول نجحت في وضع تركيا بعنق الزجاجة، وفي الوقت نفسه تعزيز موسكو من علاقاتها مع أنقرة على حساب علاقات الأخيرة المتوترة مع الكثير من القوى الغربية ويشكل خرقاً داخل الناتو تمثل في إقدام وزير دفاع تركيا بتوقيع اتفاق تعاون مع موسكو، فضلاً عن سحب فتيل عدوان كبير كان يحضر على سورية بذريعة استخدام الكيميائي.

لكن الاتفاق الروسي – التركي لا ضمان لتطبيقه وترسيخه على الأرض وتحويله من الشكل النظري للواقع التنفيذي، ويصعب الرهان على نجاحه بنحو كامل، ذلك أن:

- إدلب تشكل خليطاً غير منسجم بين الجماعات الإرهابية، ويبدو أن قدرة تركيا على مواجهة تنظيمات «هيئة تحرير الشام» و«حراس الدين» و«الحزب التركستاني» محدودة رغم انخراطها السابق في عمليات تتعلق بتصفية أكثر عناصره تشدداً. هذا إضافة إلى أن مواجهة بين الجماعات التي تصنفها أنقرة بالمعارضة المسلحة المعتدلة والمتشددة بتعزيز من تركيا لن تكون سهلة، في ظل رفض جماعات التابعة لأنقرة بالانخراط الكامل في هذه الصراعات بذريعة عدم قدرتها على مواجهة المتشددين.
- في حال قررت تركيا شن عمليات عسكرية ضد هذه التنظيمات التي انبرى معظم قياداته مسرعين لرفض الاتفاق، فهذا يعني أن نظام أردوغان سيتحمل أعباء وخسائر بشرية ومادية ستزيد من الضغط عليه داخلياً.
- قد تسعى أنقرة لحشد هؤلاء الإرهابيين وترحيل من يرغب منهم لدولهم وتقاتل القوات الكردية بالبعض الآخر، ولكنها لن تنجح في إقامة مخيمات للمتبقين منهم على غرار نموذج مجاهدي خلق الإيرانية.
- مسألة ضمان أمن عناصر الدوريات المشتركة وخاصة الروسية منها، في ظل اعتبار حتى التنظيمات التابعة لتركيا أن روسيا شريكة للدولة السورية.
- عدم وجود إرادة إقليمية ودولية جادة في حل الأزمة السورية سياسياً بمخرجات ونتائج لا تحقق مكاسب الدول المعتدية على سورية في مقدمتها واشنطن وتل أبيب، وهذا برز بشكل أوضح من خلال العدوان الإسرائيلي على مدينة اللاذقية والذي أعقب الاتفاق بساعات قليلة وبضوء أخضر أميركي وتسهيل لوجستي فرنسي.

غوتيريش حذر من تفاقم الوضع.. وترامب زعم أن طهران أطالت أمد الأزمة.. وأردوغان: «اتفاق إدلب» فتح الطريق إلى الحل

بمشاركة سورية.. افتتاح أعمال الدورة ٧٣ للجمعية العامة للأمم المتحدة

| وكالات

افتتحت أمس أعمال الدورة ٧٣ للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك بمشاركة سورية، وسط مزاعم أميركية بأن إيران أطالت الأزمة السورية، في حين اعتبرت تركيا أن «اتفاق إدلب» فتح الطريق لحل هذه الأزمة. وافتتح الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيريش أعمال الدورة التي تشارك فيها سورية بوفد يترأسه نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم الذي من المقرر أن يلقي كلمة الجمهورية العربية السورية يوم السبت المقبل.

ويضم الوفد نائب وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد ومستشار الوزير أحمد عرنوس.

وحذر غوتيريش في كلمة الافتتاح، بحسب الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»، من تفاقم الأزمات في العالم، خاصة في الشرق الأوسط.

وأكد أن هناك العديد من التحديات التي ذكرها العام الماضي مازالت دون حل، وقال: «إن هناك شعورا بالغضب إزاء عدم القدرة على إنهاء الحروب في سورية واليمن وغيرهما، الروهينغا مازالوا في المنفى يتطلعون إلى العدالة والسلامة، والفلسطينيون والإسرائيليون ما زالوا عالقين في صراع لا نهائي، يبدو فيه حل الدولتين أبعد ما يكون عن التحقيق».

وقال: «ما زال تهديد الإرهاب يلوح، تغذيه الأسباب الجذرية للتشدد والتطرف العنيف، وأصبح الإرهاب أكثر ترابطاً مع الجريمة الدولية المنظمة والاتجار بالبشر والمخدرات والأسلحة».

بعد ذلك، تصدرت إيران أجندة خطاب الرئيس الأميركي دونالد ترامب، حيث شن هجوماً حاداً عليها.

وحمل ترامب بحسب «روسيا اليوم» الحكومة الإيرانية المسؤولية عن تمويل وإطالة أمد الحرب في سورية، وزعم بحسب موقع قناة «روسيا اليوم»، أن «القيادة الإيرانية نهبت خيرات شعبها لتمويل أنشطة عملائها في المنطقة»، وذكر أن «واشنطن تعمل مع دول مستوردة للنفط الإيراني لمنع طهران من تمويل أنشطتها المزعزعة للاستقرار»، داعياً زعماء العالم الإسهام في عزل طهران ما لم تغير سلوكها.

وادعى ترامب أن «سلطات إيران لا تحترم جيرانها وتنشر الفوضى والدمار في المنطقة»، مؤكداً عزم بلاده فرض عقوبات جديدة على إيران بعد بدء سريان الحظر الأميركي على الصادرات النفطية الإيرانية في ٥ من شهر تشرين الثاني المقبل.

وفي الشأن السوري أيضاً، أعرب ترامب عن جاهزية بلاده للرد في حال استخدام دمشق «الأسلحة الكيميائية» المزعومة، وبنفس الوقت أشار إلى ضرورة إحياء التسوية السياسية للأزمة، تحت رعاية الأمم المتحدة بما يتوافق مع تطلعات الشعب السوري، حسب قوله.

وزعم أن الإمارات والسعودية وقطر تعهدت باستثمار مليارات الدولارات لمساعدة الشعبين السوري واليمني، مدعياً سعيها إلى إنهاء «الحرب المرعبة» الدائرة في اليمن.

من جانبه، اعتبر رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان في كلمته، أن «اتفاق إدلب» فتح الطريق أمام الحل للأزمة السورية، وقال بحسب وكالة «سبوتنيك» الروسية: «نحن نؤمن أننا بهذه الخطوة (اتفاق إدلب) فتحنا طريقاً للحل في سورية». يشار إلى أن النظام التركي يقدم دعماً للتنظيمات الإرهابية في سورية منذ بدء الأزمة فيها عام ٢٠١١ خاصة في شمال البلاد.

وتم الإعلان عن «اتفاق إدلب» في مدينة سوتشي الروسية عقب قمة بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ورئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان الأسبوع الماضي وينص على إقامة منطقة منزوعة السلاح بين الجيش العربي السوري والمسلحين وإخلاء هذه المنطقة من الإرهابيين بحلول منتصف الشهر المقبل.

ويشارك في اجتماع الجمعية العامة نحو ١٣٠ من زعماء ومسؤولي الدول العالم.

الوقوف دقيقة صمت للأمين العام السابق كوفي عنان في بداية فعاليات الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك أمس (رويترز)

تقنيات روسية لتسريع «الإعمار» والاتحاد الأوروبي يكرر «الاشتراطات»

| وكالات

على حين قدمت موسكو إسهامات تساعد بتسريع إعادة إعمار المناطق السكنية، واصل الاتحاد الأوروبي التعنت باشتراطاته «السياسية» للمشاركة في إعمار سورية. وبحسب وكالة «سبوتنيك» الروسية، بدأ الجنود الروس بتدريب زملائهم السوريين للعمل على المجمع الطوبوغرافي المتنقل، باستخدام تقنية الاستشعار عن بعد للأرض وصور الأقمار الصناعية والتصوير الجوي، موضحة أن هذه التقنية ترسم خريطة رقمية مفصلة للمناطق السكنية ونموذجاً ثلاثي الأبعاد لمناظر التضاريس الأرضية.

وسيسمح ذلك بإعادة إعمار البنية التحتية للمناطق السكنية بأسرع وقت ممكن، بحسب الوكالة التي لفتت إلى أن الخرائط السورية تم وضعها منذ نصف قرن، ولكن الآن هناك الكثير من الأماكن السكنية لم تعد موجودة نتيجة للحرب، ويمكن تقييم الأضرار في تلك الأماكن التي نجت فقط بمساعدة التكنولوجيا الروسية، مشيرة إلى أنه أولا وقبل كل شيء يتم إزالة الأنقاض والحطام، في المناطق التي من الضروري استعادة إمدادات الطاقة والتواصل فيها. ونقلت الوكالة عن رئيس العمال، عمر العساس: وجود «كمية كبيرة جداً من العمل» مبيناً أنهم سيعملون في قرية دير العصافير في غوطة دمشق الشرقية لمدة شهرين أو ثلاثة، ولفت إلى «عودة أكثر من ألف عائلة بالفعل إلى المدينة وعندما ننتهي من وضع الاتصالات ونؤسس إمدادات الكهرباء نتوقع عودة ١١ ألف عائلة أخرى». وأضاف: أن «الكثيرين منهم يعيدون بناء منازلهم بأنفسهم، فقد دمر المسلحون كل ما يمكن تدميره قبل أن يخرجوا. قاموا بسحب الأسلاك، وأحرقوا إطارات النوافذ، وثقبوا ثغرات ضخمة في الجدران. الآن يجب إصلاح كل هذا أو إعادة بنائه».

وفي مقابل المساعدات الروسية كان موقف الاتحاد الأوروبي السلبي من المشاركة في الإعمار يتواصل.

فرغم إعلان المفوضة العليا للشؤون الخارجية في الاتحاد، فيديريكا موغيريني، أن الاتحاد مستعد للمشاركة في إعادة إعمار سورية إلا أنها اشترطت «قيام نظام دستوري وإجراء إصلاحات سياسية هناك».

ومن بين الشروط التي ذكرتها موغيريني لمشاركة الاتحاد في مرحلة ما بعد الحرب بحسب موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني: «احترام شروط العملية السياسية المعترف بها دوليا، وتنفيذ الاتفاقيات الروسية التركية حول الوضع في محافظة إدلب السورية، وبدء عمل اللجنة التي ستكلف بصياغة الدستور الجديد، وإجراء إصلاحات سياسية في سورية بإشراف دولي» على حد قولها. وتختلف التقديرات بشأن كلفة إعادة البنى التحتية في سورية بين ٢٥٠ و٤٠٠ مليار دولار، بحسب وكالة «انترفاكس» الروسية.

الجيش يواصل تقدمه في «تلول الصفا» والخناق يضيق على الدواعش

| وكالات

واصل الجيش العربي السوري عملياته الرامية إلى إنهاء وجود تنظيم داعش الإرهابي في بادية ريف دمشق الشرقية، وسيطر على مزيد من المساحات الجديدة في المنطقة الأمر الذي من شأنه تضييق الخناق أكثر على من تبقى من مسلحي التنظيم.

وذكرت صفحات لنشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي، أن الجيش حقق تقدماً على محور تلال الصفا من المحور الجنوبي الغربي وسيطر على منطقة قبر الشيخ حسين بعد مواجهات مع مسلحي تنظيم داعش وتمهيد ليلي مكثف من سلاح الجو وسلاحي الصواريخ والمدفعية، إضافة إلى الرشاشات الثقيلة ومدافع الهاون.

وتكمن أهمية السيطرة على منطقة قبر الشيخ حسين في كونها منطقة تضاريسية صعبة، ومطلّة بشكل مباشر على الجروف الصخرية المرتفعة في منطقة «تلول الصفا» وتعتبر بحسب القادة الميدانيين «مفتاح منطقة تلول الصفا».

وفي وقت سابق من يوم أمس، كانت وكالة «سانا»، ذكرت أن الجيش سيطر على مناطق واسعة وحاكمة في عمق الجروف الصخرية بمنطقة «تلول الصفا».

وقالت: إن «وحدات الجيش بالتعاون مع القوات الرديفة أحكمت سيطرتها النارية من عدة جهات على منطقة قبر الشيخ حسين من المحور الغربي والشمالي الغربي والجنوبي الغربي لتلول الصفا، بالتوازي مع فرض السيطرة على مساحات جديدة في أرض قاع البنات بعد اشتباكات عنيفة مع تنظيم داعش بين الجروف الصخرية».

وأشارت الوكالة إلى سقوط العديد من مسلحي داعش خلال تقدم وحدات الجيش التي نفذت عملية سريعة وتكتيكا دقيقا يتوافق وطبيعة المنطقة وتضاريسها المعقدة وبتمهيد وغطاء ناري كثيف بالوسائط النارية المناسبة متجاوزة جروفاً صخرية معقدة وشديدة الوعورة كانت بمثابة خطوط دفاع طبيعية للتنظيم الذي كان مسلحوه يتحصنون فيها ويستغلونها للتنقل والتواري والاختباء من ضربات الجيش وتنفيذ أعمال القنص لكونها مناطق مرتفعة وحاكمة.

ولفتت إلى أن وحدات الجيش تلاحق فلول إرهابيي داعش على مختلف محاور «تلول الصفا» وتضيق الخناق على من تبقى منهم ما يجعل مسألة انهيارهم والقضاء عليهم قريبة جداً بعد قطع سبل إمدادهم وتدمير خطوط دفاعهم وتحصيناتهم وإفشال أي محاولات للتسلل والفرار.

على خط مواز، ذكرت مصادر إعلامية معارضة، أن العمليات العسكرية لقوات الجيش والقوى الرديفة لها ضد تنظيم داعش في بادية ريف دمشق الواقعة عند الحدود الإدارية مع محافظة السويداء لا تزال متواصلة، وتتركز المعارك العنيفة بين الطرفين على محاور في منطقة «تلال الصفا» المعقل الأخير لمسلحي التنظيم في المنطقة.

وبحسب المصادر، ازدادت الخسائر البشرية على خلفية استمرار عمليات القصف والاشتباكات، حيث ارتفع إلى ٢٧٣ عدد مسلحي داعش الذين قتلوا في التفجيرات والقصف والمعارك الدائرة منذ الـ٢٥ من تموز الفائت.

«أونروا» تشيد بدعم سورية «التاريخي والمميز» لها.. وتشجب قرار أميركا بقطع المساعدات عنها

مشعشع لـ«الوطن»: دمشق رفدتنا بعمليات مباشرة واستوعبت الفلسطينيين في مدارسها

| موفق محمد

أشادت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الـ«أونروا»، بدعم الحكومة السورية «التاريخي والمميز» لها، واستيعابها للطلاب الفلسطينيين في مدارسها، في وقت قامت فيه الولايات المتحدة الأميركية بقطع مساعداتها عن الوكالة، الأمر الذي شجبته الوكالة واعتبرته «امتداداً لقرار نقل السفارة الأميركية إلى القدس» و«تسييساً لملف العمل الإنساني».

وفي مقابلة مع «الوطن» عبر تطبيق «ماسنجر»، قال الناطق الرسمي باسم الوكالة التابعة للأمم المتحدة سامي مشعشع والمقيم في القدس: إن «قرار الإدارة الأميركية بتخفيض مستوى تبرعاتها هذا العام من ٣٦٠ مليون دولار إلى ٦٠ مليون دولار فقط واشتراطها أن يتم صرف هذا المبلغ في الأراضي المحتلة والأردن على حساب إقليم عمليتنا في سورية ولبنان كان له تأثيرات سلبية».

وأعرب مشعشع عن «الاستغراب» و«الاستهجان» من هذا القرار «خصوصاً أن الإدارة الأميركية كانت قبل أشهر من هذا القرار قد قيمت أداء الوكالة عالياً وأعطت إشارات بأنها ستستمر بالدعم».

ولفت إلى أن الإدارة الأميركية «أردفت هذا القرار بعد أشهر بإعلانها أنها ستوقف كافة مساعداتها للعام ٢٠١٩ الأمر الذي خلق أيضاً بلبلة إضافية أثرت كماً وكيفاً على خدماتنا العادية المعروفة للجميع من تربية وتعليم وصحة وإغاثة وأثرت بشكل مباشر على خدماتنا في غزة والضفة الغربية وكذلك على خدماتنا الطارئة في سورية».

وقال: «الولايات المتحدة لم توفر فلساً واحداً لميزانية الطوارئ في سورية وقيمتها ٤٠٩ ملايين دولار، ونحن لن نستلم أي شيء منها عندما نطلق نداء الاستغاثة الخاص لعملياتنا في سورية لعام ٢٠١٩ »، مضيفاً: «التداعيات كانت صعبة ولكن أيضاً ردة فعل المجتمع الدولي كانت مفاجئة وقوية من دعم سياسي كبير من مئات الدول التي وقفت وراء الوكالة داعمة لولايتها ومشيدة بنزاهتها وحياديتها وفعاليتها على الأرض وأردفت هذا الدعم السياسي بدعم مالي طيب وجيد وسخي»، مشيراً إلى أن الوكالة «بدأت هذا العام بعجز تراكمي بلغ ٤٤٦ مليون دولار واستطعنا بجهود الأصدقاء تخفيض هذا المبلغ إلى ١٨٦ مليون دولار».

وأوضح مشعشع «نحن على أعتاب مؤتمر مهم جداً على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، حيث سيصار إلى مناقشة ملف الوكالة في محاولة لردم الهوة المالية المتبقية والمتمثلة بـ١٨٦ مليون دولار وأيضاً النظر في خلق ثبات مالي وبرامج للوكالة في العام ٢٠١٩». وأعاد مشعشع التأكيد أن تداعيات القرار الأميركي كانت «صعبة جداً خصوصاً تجميد عملياتنا الطارئة في الضفة الغربية، وتقليص هذه العمليات في قطاع غزة، ونخشى أن يكون لذلك تداعيات على قدرة الوكالة الاستجابة إلى إعادة إعمار ما دمرته الحرب على سورية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، وهذا سيكون تحدياً كبيراً للوكالة وسنجهد لإيجاد الحلول».

ولفت مشعشع إلى «التعاون المميز والتاريخي بين الوكالة والحكومة السورية، والدعم المميز من قبل الحكومة لصمود اللاجئين الفلسطينيين، وردف عمليات الوكالة بعمليات مباشرة، ودعمها على مدى العقود الماضية، وهذا إشارة إلى طبيعة هذه العلاقة ونحن نؤسس لاستمرار هذا التعاون».

وأضاف: «دعونا نتذكر الدمار الكبير الذي أصاب المخيمات الفلسطينية ومنشآت الوكالة، وأن الحكومة السورية تقدمت ووفرت مدارسها لتستوعب أطفال اللاجئين الفلسطينيين في إشارة واضحة إلى طبيعة العلاقات بين الحكومة السورية والوكالة والتنسيق بين الطرفين».

وبعد أن أشار مشعشع إلى أن الولايات المتحدة على مدى ستة عقود وما يزيد، كانت المتبرع الأكبر للوكالة، وأن قيمة تبرعاتها في العام ٢٠١٧ بلغت ٣٦٠ مليون دولار، لكن جميع هذه المساعدات اختفت الآن ولن يكون هناك أي مبلغ للوكالة في العام ٢٠١٩ من الإدارة الأميركية، ولفت إلى أن «العديد من الدول تقدمت بمساعدات فالمجموعة الأوروبية قدمت حصتها وزادت عليها، وكذلك الأمر بالنسبة للدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية»، مشيراً إلى أن عدداً من الدول العربية تقدمت كل منها بمبلغ ٥٠ مليون دولار إضافي، إضافة إلى التبرعات الكويتية المعروفة، ولافتاً إلى أن الوكالة تتحرك على جميع الاتجاهات لتعزيز ميزانيتها وتعويض الفاقد الأميركي وخلق ثبات مالي.

واعتبر الناطق الرسمي باسم الوكالة، أن القرار الأميركي بحجب المساعدات كاملة عن الوكالة هو «امتداد لقرار نقل السفارة الأميركية إلى القدس وتداعيات ذلك». وأضاف: «نعتقد أن هذا القرار هو تسييس لملف العمل الإنساني، لعمل الأونروا الإنساني ونحن نشجب هذه المحاولة».

وشدد مشعشع على أن «الفشل السياسي للمجتمع الدولي في إيجاد حل عادل ومشرف لقضية اللاجئين الفلسطينيين يجب أن لا يسحب نفسه على خدمات الوكالة لأنها خدمات إنسانية، وبالتالي يجب التركيز على عملنا الإنساني وإبعادنا عن الجوانب السياسية التي تحاول بعض الأطراف رميها وإسقاطها على الوكالة».

الناطق الرسمي باسم الـ«أونروا» سامي مشعشع (عن الإنترنت – أرشيف)